

تلعب المؤسسات والشركات الاستثمارية دوراً هاماً في ازدهار الاقتصاديات في جميع أنحاء العالم، حيث يقترن النمو المالي والاقتصادي بقدرة هذه المؤسسات على مواكبة المتغيرات الاقتصادية، المالية، القانونية، والتكنولوجية، وهو ما يضمن للمؤسسة التوسع والنمو بشكل كبير. وتواجه العديد من المؤسسات والشركات مخاطر عديدة عند ممارسة أعمالها وأنشطتها، وقد تكون هذه المخاطر قانونية أو مالية أو حتى تنظيمية، ولعل أبرز هذه المخاطر هي المخاطر المالية، وذلك لأنها تهدد استقرار المؤسسات، وقد تمتد لتهديد اقتصاديات الدول.

ولذلك أصبحت هناك العديد من التحديات التي تواجه المديرين الماليين، وذلك لأن القرارات المالية والاقتصادية هي أخطر وأهم القرارات داخل المؤسسة، لذلك كان من الضروري معرفة ماهية المخاطر المالية، وكيفية إدارتها بشكل صحيح من أجل تحقيق أهداف المؤسسة والحفاظ على بقاء أنشطتها .

## مفهوم المخاطر المالية

يرى الخبراء أن المخاطر المالية هي العجز عن دفع أو سد الديون المستحقة على الشركة أو المؤسسة، وذلك قد يكون نتيجة لعدم الاستقرار الاقتصادي، وتغير أسعار العملات والصرف، بينما يشير البعض إلى أن المخاطر المالية قد تكون تهديداً لحدوث خسائر مالية محتملة في الأسواق. وبشكل عام، يمكن تلخيص مفهوم المخاطر المالية على أنها أحد أبرز المخاطر التي قد تواجه المؤسسات والشركات، وهي متعلقة بالركود الاقتصادي والخسائر في الأسواق المالية، وهي تحدث نتيجة زيادة الضرائب أو تغير أسعار العملات والفائدة، وهو ما قد يؤدي إلى عدم قدرة الشركة على سداد الديون والمستحقات أو تغطية التزاماتها وتكاليف أنشطتها.

## أنواع المخاطر المالية

تتمثل أبرز أنواع المخاطر المالية في الأنواع التالية :

**المخاطر السياسية:** دائماً ما نسمع عن تأثير السياسة على الاقتصاد والعكس صحيح، وهنا يمكن التأكيد على أن القرارات والأوضاع السياسية في الدول قد تؤثر على المؤسسة وأنشطتها، حيث أن الإجراءات السياسية قد تؤدي إلى خسائر ومخاطر مالية للأفراد والمؤسسات .

**مخاطر قانونية:** وهي تحدث نتيجة تطبيق قانون أو تغيير نظام قانوني، وهو ما قد يؤدي إلى مخاطر مالية في الشركات العاملة في قطاع معين.

**مخاطر السوق:** وتشمل هذه المخاطر التقلبات في حركة الأسواق المالية بسبب عدم السيطرة على أسعار السلع، بجانب تباين أسعار الأسهم والفائدة، والتغير المستمر في أسعار العملات والصرف، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى أن تفقد الأنشطة والاستثمارات قيمتها، فتغير أسعار الفائدة والعملات سيؤدي إلى زيادة التكاليف والفوائد التي يتعين سدادها للبنك.

كما أن هناك عدة مخاطر تخص السلع الأساسية والمواد الخام، وهي دائماً ما تواجه الشركات التي تعتمد في أنشطتها على إنتاج أو معالجة السلع والمواد الخام، وذلك بسبب التباين في أسعار هذه المواد، وهو ما يحدث لمصنعي السيارات على سبيل المثال. وتجدر الإشارة إلى أن العديد من من السلع يتحكم في سعرها عنصر الصرف الأجنبي مثل الذهب والنفط.

**مخاطر السيولة المالية:** وهو يعني العجز عن توفير السيولة المالية اللازمة لسداد الديون المستحقة، أو توفير المال اللازم لتغطية التكاليف، وقد يكون نتيجة حالة ركود السوق المالي، وهو ما يؤدي إلى عدم القدرة على الاحتفاظ بالاستثمارات، ولذلك يتم بيعها بمقابل أقل من قيمته الحقيقية، أي أنه يعني عدم القدرة على الحصول على مشتريين بسبب نقص السيولة في السوق، مثل بيع السلع والأوراق المالية أو عقارات بسعر أقل من قيمتها.

**مخاطر التشغيل:** وهي تعني الخسائر المالية الناتجة عن العنصر البشري مثل العاملين والموظفين، وقد تكون أيضاً بسبب بعض الأخطاء التقنية أو المهنية أو قصور في الأنظمة الرقمية، أو تلف أحد الأصول المهمة وهو ما يؤثر بالسلب على رأس المال والمركز المالي للمؤسسة، أو بعض العوامل الخارجية الأخرى، مثل أخطاء الطباعة على سبيل المثال.

**مخاطر الأعمال:** وهو نوع من الأساليب التي تقوم به المؤسسات نفسها من أجل زيادة الأرباح، مثل تحمل تكاليف عالية من أجل الترويج والتسويق لمنتج أو خدمة جديدة.

**مخاطر الائتمان:** وهي تعني عجز طرف ما عن سداد الدين والمدفوعات، أو الوفاء ببعض الالتزامات المستحقة المنصوص عليها في العقد المبرم بين الطرفين، وهو مما يؤدي إلى خسائر مالية.

**مخاطر خاصة بالتدفق النقدي:** يشار إلى عدم تحقيق التوازن الكافي بين واردات وصادرات التدفق النقدي إلى أنه أحد المخاطر المالية التي يمكن لشركتك مقابلتها. يتضمن الخطر عدم قدرة الشركة على الوفاء بجميع الالتزامات الفورية أو طويلة الأجل أو متوسطة المدى، فهي غالباً ما تتأثر بالسياسات المتبعة في إدارة النقد النظامي. في حالة أن شركتك تمد لعملائها

الحد الائتماني لسداد المبالغ إلى 120 يوم بينما ينبغي عليها أن تسدد المستحقات إلى المورد في خلال 60 يوم، في هذه الحالة التدفق النقدي سلبي، فالأموال الصادرة أكبر من الأموال الواردة .

## مخاطر النمو

يعد النمو أحد أهم الأهداف التي تسعى جميع الشركات إلى تحقيقها. إلا أنها مرتبطة ببعض المخاطر. فيمكن للسعي إلى النمو أن يشكل ضغط على السيولة، كما قد يعرض البنية التحتية إلى إرهاق لأنها ستستخدم أكثر من فرع أو مقر وغيرها، فقد يستهلك النمو معدات أو يرهق موظفين. كما أن قرارات النمو غير المدروسة تؤثر على صورة الشركة وسمعتها مما يجعل الخطر المالي مستمر.

**مخاطر الرافعة المالية:** يعتمد مفهوم الرافعة المالية على استخدام الأموال التي اقترضتها شركتك في عمليات تشغيل أو استثمارات جديدة. الخطر المالي ينشأ عن احتمال أن تكون القروض وفوائدها المتوقعة أكبر من العائد على الاستثمار الخاص بهذه العمليات، مما يجعل الأحمال المالية المطلوبة أكبر لدى الشركة.

**مخاطر عالمية:** توجد بعض الأحداث العالمية التي قد تشكل مخاطر مالية على الشركة. فعلى سبيل المثال، جائحة كورونا غيرت كثير من نماذج الأعمال لتصبح أكثر مرونة مع الوضع الجديد. كذلك قيام حروب إقليمية أو بين دولتين غالباً ما يؤثر على المنطقة الجغرافية المحيطة بالصراع. كذلك تعرض بعض اقتصاديات العالم إلى تغيرات في سعر صرف عملاتها يؤدي إلى تكون خطر مالي جديد، خاصة للصناعات المعتمدة على الاستيراد بالعملة الصعبة.

## أسباب المخاطر المالية

يمكن القول أن المخاطر المالية قد تحدث نتيجة عوامل وأسباب، وفيما يلي أبرز العوامل والأسباب التي تؤدي لتعرض المؤسسات للمخاطر المالية:

- عدم قدر المؤسسة على التنسيق بين إدارة الموارد البشرية و الإدارة المالية ، بجانب عدم القدرة على التخطيط والتنظيم ومتابعة تنفيذ الخطط والأعمال، وعدم توافر الكفاءات والمرونة في فهم المتغيرات التي يمر بها السوق المالي.

- وجود خلل في الاستراتيجية الخاصة بالمؤسسة، حيث أن الاستراتيجية ترتبط بالقرارات المالية والاقتصادية، وأي خلل في الاستراتيجية قد ينتج عنه حدوث مخاطر مالية، وقد تكون نتيجة بعض الإجراءات الداخلية، أو بسبب بعض الأشخاص في المنظومة أو قصور في التشغيل والنظم.
- هناك عدة أسباب وعوامل تتعلق بالبيئة الاقتصادية وعناصر النظام الاقتصادي، مثل الدخل، الإنتاج، معدلات التضخم، أسعار الفائدة، أسعار العملات والصرف، بجانب سياسات الدولة المالية والاقتصادية، والمناخ العام للاستثمار.
- هناك بعض الأسباب المتعلقة بالمعاملات مع المؤسسات والأطراف الأخرى، مثل البائعين والعملاء، أو أي طرف في المعاملات المالية.
- ارتفاع تكلفة الحصول على الأموال من مصادرها المختلفة، وانخفاض السيولة المالية والتدفقات النقدية للشركة أو المؤسسة.
- قد يلعب المحيط والبيئة القانونية دورًا أيضًا من خلال تشريعات العمل، قانون الضرائب وقوانين الاستثمار والاستيراد والتصدير.

ويرى بعض الخبراء أن عامل المنافسة قد يلعب دورًا أيضًا، فقد تتعرض المؤسسة لمنافسة وطنية أو دولية، بحيث تكون كل أنشطتها ومواردها خاضعة لهذه المنافسة، وهو ما قد يؤدي لبعض المخاطر المالية.

### ادارة المخاطر المالية

يمكن تعريف إدارة المخاطر المالية على أنها محاولة التعامل مع الأزمات التي يمكن التنبؤ بها، والتي قد تؤدي إلى خسائر مالية للمؤسسة، إذا لم يتم التعامل معها بشكل صحيح، ويمكن القول أن إدارة المخاطر المالية هي استخدام أساليب التحليل المالي والتعامل مع الشكوك الناتجة عن تخبط السوق المالي، من أجل معالجة وإدارة التهديدات المالية المختلفة التي قد تتعرض لها المؤسسة.

أي أنها التعامل مع الخسائر المالية التي قد تواجه المؤسسة، والقيام بالعديد من الأنشطة التي تسعى لتحديد نوعية هذه المخاطر، وقياس مستوى هذا الخطر والخسائر المتوقع حدوثها، بجانب استخدام الأساليب الصحيحة للتخفيف من التأثيرات الناتجة عن تلك المخاطر.

توجد العديد من النصائح التي يمكنك أن تطبقها في عمالك للحد من خسائر المخاطر المالية حال حدوثها وهي كالتالي:

- وفّر الاحتياطات النقدية

توفير احتياطي نقدي من أهم الأساليب التي تساعد شركتك في مواجهة المخاطر المالية، فهي تقلل من الخسائر في حالة وقوعها وتضمن استقرار العمل واستمراره.

- **حافظ على حسابات الذمم المدينة منخفضة:** ارتفاع أرصدة حسابات الذمم المدينة، يشير إلى وجود مبالغ لم تستلمها الشركة من العملاء، مما يعني انخفاض التدفق النقدي والذي يشكل خطرًا على العمل ككل.
- **قلّل من الديون غير اللازمة:** قد تحتاج إلى سد فجوات التدفق النقدي من خلال قروض واستثمارات طويلة الأجل. فهي غالبًا ما ترتبط بمصاريف بنكية أو فوائد على القرض، تجعل العبء مضاعف وغير قابل للسداد بسهولة. كما أن خفض أرصدة القروض يوفر للشركة أريحية أكبر في التعامل مع الطوارئ والفرص والتحديات غير المحددة.
- **تعاقّد مع شركات تأمينية:** يشابه الاحتياطي النقدي، إلا أن الشركة تتفاعل مع شركة مستقلة لا من الداخل. أحيانًا يكون التعامل مع شركات التأمين أحد الحلول الرئيسية لمواجهة الخطر وقت حدوثه، سواء كان متعلق بالأمن السيبراني أو مسؤولية المنتج أو الجريمة أو مطالبات الملكية التجارية أو تعويضات العمال أو انقطاع الأعمال.
- **استثمر في الموظفين:** كثيرًا ما تكون المخاطر المالية مصدرها الموظفون نتيجة أخطاء يقعون بها لسوء فهم أو قلة خبرة أو توافر مهارة غير كافية. لهذا ينبغي أن يكون موظفوك على إطلاع دائم بما يجري من مستجدات في مجال عملهم ومهامهم منعا لوقوع أخطاء باهظة الثمن.

## خطوات إدارة المخاطر المالية

تشمل عملية إدارة المخاطر المالية العديد من الأدوات والخطوات التي تساعد على التعامل مع هذه المخاطر ومواجهتها، وفيما يلي أبرز هذه الأدوات:

- **تحديد الأهداف:** يجب تحديد الهدف من عملية إدارة المخاطر المالية، حيث أن هناك مجموعة من الأهداف التي تسعى هذه العملية لتحقيقها مثل بقاء المؤسسة واستمراريتها، وتقليل التكاليف وغيرها من الأهداف، وبالرغم من أهمية هذه الخطوة إلا أن هناك العديد من المؤسسات تتجاهلها، وهو ما يؤدي إلى حدوث خلل في إدارة المخاطر المالية.
- **اكتشاف المخاطر المالية وتقييمها:** تعد هذه الخطوة اكتشاف المخاطر من أهم الخطوات والأدوات في عملية إدارة المخاطر المالية لكونها أساس للمراحل الأخرى، وتعتمد على الاكتشاف المبكر للخطر، بجانب معرفة أسباب هذه المخاطر والخسائر المتوقعة حدوثها.

وهناك عدة طرق يمكن من خلالها اكتشاف المخاطر مثل إعداد القوائم المالية وتحديدتها، والاستعانة بشركات التأمين ودليل الخطر.

ثم تأتي مرحلة تقييم المخاطر، ويتوقف تقييم المخاطر على نوع المخاطر نفسها، فهناك مخاطر حرجة قد ينتج عنها انهيار المؤسسة وإفلاسها، وهناك مخاطر هامة ولكنها غير حرجة، لا يصل تأثيرها للإفلاس، ولكن سوف يستلزم من المؤسسة حينها الاقتراض لتغطية التكاليف ومواصلة أنشطتها، وهناك مخاطر غير هامة وهي التي يمكن تعويض خسائرها خلال فترة قصيرة.

- **البحث عن بدائل:** وهي تعني البحث عن أفضل وسيلة للتعامل مع المخاطر المتوقع حدوثها، حيث أحياناً ما يتم اتخاذ قرار بشأن أنسب الطرق للتعامل مع المخاطر وفقاً لخطة موضوعة في السابق، أو وفقاً لمعايير معينة تحدد أنسب الطرق للتعامل مع المخاطر.

- **التقييم والمراجعة:** تساعد خطوة التقييم والمراجعة على اكتشاف بعض الأخطاء، وهو ما يؤدي إلى تصويب بعض القرارات.

### أساليب إدارة المخاطر المالية

يمكن تحديد ثلاثة أساليب أساسية لإدارة المخاطر المالية، وفيما يلي أبرز هذه الأدوات:

**أسلوب تغطية كل الخطر:** وهي تعني تجنب كل الأنشطة التي ينتج عنها مخاطر مالية، أو تحويل الخسائر الناتجة عن المخاطر المالية إلى طرف ثاني بواسطة عقود التأمين على سبيل المثال.

**أسلوب ترك المجال مفتوحاً:** يقصد بها هنا هو عدم معالجة المخاطر، وذلك في حالة إذا كان مستوى الخطر غير مقلق لتحمل تكلفة معالجته.

**أسلوب تحمل مخاطر محسوبة:** وهنا يمكن تحديد أقصى مستوى للخطر التي يمكن أن تتحمله المؤسسة، ومن ثم اتخاذ كافة الأساليب المناسبة لمواجهة هذا الخطر .

برامج تساعدك علي إدارة المخاطر المالية

وكأي مفهوم أو قسم داخل المحاسبة والإدارة المالية، تجد العديد من البرامج التي تطورت على يد أفضل المبرمجين لتجعل متابعة الشركة للمخاطر المالية أكثر عملية وتوفر نتائج أفضل. وفيما يلي أبرز هذه البرامج:

**MetricStream**: يوفر هذا التطبيق مجموعة من الأدوات التي تساعد الشركات على إدارة المخاطر وتحسين اتخاذ القرارات، بجانب تعزيز الأداء المالي وحماية الاستثمارات، والحد من الخسائر.

**Numertix**: يساعد على تسعير الأدوات المالية، والوصول لأفضل الحلول لإدارة المخاطر المالية وتقييم هذه المخاطر وتوقع مدى تأثيرها.

**Actico**: يتميز هذا البرنامج بالقدرة على تسجيل المخاطر والحصول على البيانات المالية اللازمة، كما يتيح البرنامج خاصية تصميم نماذج توضع محل الاختبار، لمحاكاة الوضع الحالي في سوق العمل، ومن ثم تحديد الطريقة الأمثل للتعامل قبل التنفيذ.

**Protecht**: يوفر هذا البرنامج قاعدة بيانات عن القروض وبيانات بشأن المتقدم بطلب للحصول على قرض والموافقات على القروض، وتحليل المخاطر المالية، بجانب معلومات حول إعداد التقارير التحليلية.

## أدوات قياس المخاطر المالية

هناك العديد من الأدوات والأساليب الإحصائية المستخدمة في قياس المخاطر المالية، وفيما يلي أبرز هذه الأدوات:

- **المدى**: يعد المدى هو الفرق بين أعلى وأدنى قيمة للمتغير المالي، فالمدى هو مؤشر نسبي للخطر، حيث أن ارتفاع المدى يشير إلى ارتفاع نسبة المخاطر، والعكس صحيح.
- **الانحراف المعياري والتباين**: هو الأكثر استخداماً لقياس المخاطر المالية، وهو يقيس مدى تشتت قيمة المتغير المالي وانحرافها عن الوسط الحسابي، وكلما زادت قيمة الانحراف المعياري، كلما زادت نسبة المخاطر، ويكمن الفارق بين المدى والانحراف المعياري، في أن المدى يعمل على قياس ووصف المخاطرة بشكل عام فهو يعتمد على أعلى وأدنى قيمة، ولكن الانحراف المعياري يقيس المخاطر بشكل أدق لأنه يقيس كما ذكرنا مدى تشتت قيمة المتغير حول المتوسط الحسابي له.
- **معامل بيتا**: وهو يقيس مدى حساسية قيم المتغير المالي للتغيرات التي حدثت لمتغير آخر، فمعامل بيتا المرتفع يشير إلى ارتفاع درجة الحساسية، وبالتالي ارتفاع نسبة المخاطر المالية.

- **معامل الاختلاف:** هو مقياس نسبي لدرجة التشتت، وذلك لأنه يربط بين نسبة المخاطرة التي تقاس بواسطة الانحراف المعياري، وبين الوسط الحسابي أي متوسط قيمة المتغير المالي، حيث يتم قسمة الانحراف المعياري على متوسط الحسابي للقيم، وكلما زادت نسبة معامل الاختلاف، كلما زادت مؤشرات الخطر.

فالمخاطر المالية قد تهدد مستقبل الاستثمار في الدول إن لم يتم التعامل معها بالشكل الصحيح، ومن هنا تبرز أهمية إدارة المخاطر المالية وتفعيلها لمواجهة هذه المخاطر والحد من خطورتها، فإدارة المخاطر تساعد على بقاء المؤسسات ومواردها.

### النماذج الحديثة في إدارة المخاطر المالية

توجد نماذج رئيسية يمكن تطبيقها لإدارة المخاطر ومنها الآتي:

- **نموذج المحاكاة التاريخية:** هو أحد الأساليب المتبعة لحساب القيمة المعرضة للخطر VaR. يقيم هذا الأسلوب تأثير التغيرات السوقية على الشركة، ومن خلالها يمكن توقع تأثير أي تغير سوقي في المستقبل. فمثلاً، أعلى خسارة في الأرباح بلغت 10%، فلن تتعدى الخسائر المتوقعة هذه النسبة في حالة تكرار التغير.

- **نظرية القيم القصوى Extreme Value Theory EVT** هي نظرية إحصائية غرضها دراسة الطفرات والأحداث نادرة الوقوع. فهي توفر إطار عمل غرضه نمذجة الأحداث الفريدة ذات الاحتمال المنخفض والتأثير المرتفع.

#### قراءات:

- شريف، حسين عبد الله. إدارة المخاطر المالية: المفاهيم والأساليب الحديثة. القاهرة: دار الجامعة الجديدة، 2018.
- أبو النصر، عبد الله مصطفى. إدارة المخاطر في المؤسسات المالية. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2019.
- صيام، محمود أحمد. المخاطر المالية في المصارف الإسلامية: تحليل وإدارة. عمان: دار وائل للنشر، 2020.
- الحوراني، عبد الكريم. إدارة المخاطر: الأسس النظرية والتطبيقات العملية. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2017.